Chapitre I

النظريات النقدية

إن النظرية النقدية تفسر العلاقة بين كمية النقود والنشاط الاقتصادي
ويمكن القول أن الموكنتيليين (التجاريين) هم أول من وضع المعالم الأولى
للنظرية النقدية الكلاسيكية نتيجة لتطبيق الحركة التجارية، ولسياسة
جذب أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة إلى الدول الأوروبية، حيث
صاحبها ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار مما أدى إلى الكشف عن
طبيعة العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار
وهكذا اعتبرت بعض التفسيرات أن الارتفاع العام
العام للأسعار يتناسب طرداً مع زيادة كمية النقود أي المعادن النفيسة
ثم يعارضوا الذين جاؤوا من بعدهم من رواد المدرسة الكلاسيكية مثل:
(د.هـ) (D.R) هذه العلاقة النسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار
واعتقدوا أن أثر التغير في كمية النقود يبقى حيادي لا يؤثر على مستوى
النشاط الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية (النقود حيادية)، ويبقى الدور
الوحيد للنقود هو وسيط المبادلة أو حجاب المبادلات العينية لنقل القيم
فقط، وهذا استخدم الكلاسيكيون مفهوم الأسعار النسبية أي معدلات
التبادل بين السلع بدلاً من استخدام الأسعار المطلقة. كما اعتبروا أن

- النظرية هي عبارة عن علاقة ما بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة
والنظرية النقدية هي ربط العلاقة ما بين كمية النقود والمتغيرات الأخرى مثل:
الأسعار، ... الخ.
- علاقة ما بين دخول المعادن وارتفاع الأسعار (النظرية الكلاسيكية).
- فرضيات الكلاسيك:

1- حيادية النقود 2- التوازن التلقائي للسوق 3- التوظيف الكامل

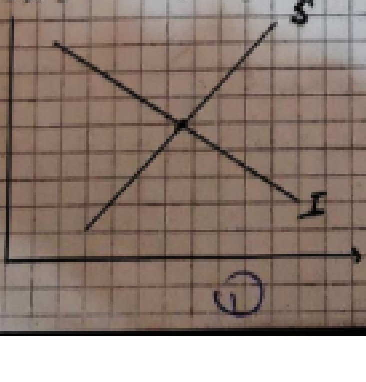

عرفت وظائف النقود أصلا عند دور الطلب على النقود بارتباطهم بأنها من جانب واحد هو الحاجة الخاصة بالمعاملات فقط. كما أن النظرية الكلاسيكية تقوم على افتراض أساسي يقضي بحتمية التوازن بين الطلب والعرض تحقيقا لتوازن لقانون ساي والذي يعتمد بدوره على التوازن بين الادخار والاستثمار. سعر الفائدة عند الكلاسيك يتحدد في السوق الحقيقي وليس في السوق النقدي. كما يظهره الشكل التالي:

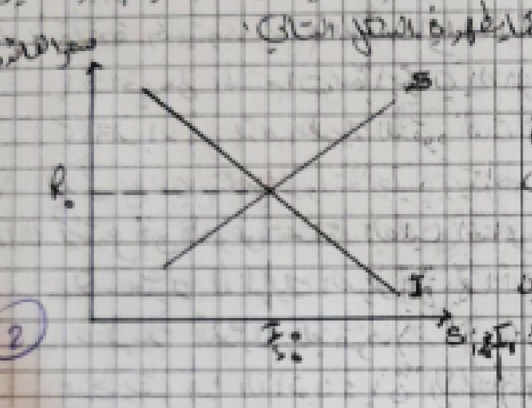

نلاحظ أن منحنى الادخار (S) يتزايد طرديا من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين، حيث تتغير طرديا مع سعر الفائدة حيث اعتقد التقليديون أن الأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل أي الاستهلاك على الادخار لذلك لابد أن تكون هناك دافع أو محفز للادخار والذي يعتبر سعر الفائدة أي كلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار.

- أما بالنسبة لمنحنى (I) فهو ذات ميل سالب ويتجه من الأعلى إلى الأسفل مع تناسب عكسي لسعر الفائدة الذي يشكل تكلفة استخدام النقود المقترضة لغرض الاستثمار.

* إذا بالنسبة للكلاسيك لا يوجد دور للنقود أو للسوق النقدي في تحديد سعر الفائدة كما أن التقليديون كانوا لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معتمدين على فرضيات معينة دفعتهم إلى عدم تصور

- حدوث بطالة أي أن الاقتصاد دائما عند حالة التشغيل الكامل

- وأن التوازن يتحقق دائما عند مستوى الاستخدام الكامل.

II- النظرية الكمية للنقود:

تعتمد هذه النظرية على تفسير قيمة النقود وعلاقتها بالأسعار حيث تركز مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه وحدوث العكس عند انخفاض كمية النقود، ويعتبر [illegible]

الظاهر النقدية حيث نلاحظ ظهورها عند الفرنسي جون بودان و كان
وكتاباته مع مالتس تروا حول ظاهرة ارتفاع الأسعار في أوروبا خلال
هذا القرن، لكن بودان لم يستنتج علاقة تناسبية التي فيما بعد خلال القرن أولها
جون لوك فكرة التناسب بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار، وخلال
قرن عشر دافيد هيوم 1752 إنخفاض القوة الشرائية للنقود عن طريق
زيادة المستوى العام للأسعار، وفكرة الزيادة في النقود تؤدي إلى طلب
إضافي على المنتجات مما يؤدي إلى الزيادة في أسعارها تعزى إلى كوندتيون
1922 إلا أن هذه النظرية للنقود تستند أساسا على تحليل الكلاسيكي لكل
من ساي 1803 و دافيد ريكاردو 1817، فقانون المنافذ الذي
يعتبر أن العرض يخلق الطلب الخاص به، فهذا القانون يمثل الدعامة
الأساسية لنظرية العرض التي لها آثارها في الاقتصاد النقدي وخاصة
النظرية الكمية للنقود (ج. ب. ساي) la téchnique
حيث يقر هذا القانون: إن الإنتاج هو الذي يعطي المنافذ للمنتجات
فالنقود في هذه الحالة لا تطلب لذاتها فجانب العرض الكلي أي إنتاج السلع
والخدمات تخلق قيمة، هذه القيمة تتحول إلى دخل حيث يتم توزيعه
على الأفراد والوحدات التي ساهمت في الإنتاج على شكل أجور، أرباح، ريوع
فوائد، فالنقود المتحصل عليها من خلال التوزيع تنفق بكاملها من
أجل الحصول على السلع والخدمات في إطار الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار (الطلب الكلي)
وهكذا فإن التوازن قائم دائما في سوق السلع والخدمات، حيث أن الاتجاه
السببي يمشي من العرض إلى الطلب، وفي حالة الاختلال (عدم التوازن في السوق)
فإن التصحيح يتحقق على إثر التغير في الأسعار في إطار آلية السوق فإن
دور النقود يبقى قياس لقيمة السلع والخدمات المنتجة وتسهيل التبادل
ما بين الأفراد أي حيادية (N.R) نقود ليس لها تأثير على الإنتاج وهذه
هي الفكرة الأساسية للنظرية الكمية للنقود أي أن النقود لا تؤثر إلا
على المستوى العام للأسعار فقط فالشكل الأول لهذه النظرية يأتي عن طريق
الاقتصادي الأمريكي إيرفنغ فيشر 1911، أما الشكل الثاني فاهتم بها مدرسة
كمبردج 1917 على يد كل من مارشال، بيغو

(4)

1- معادلة التبادل لفيشر:

جاءت على الشكل التالي: $M.V = P.T$

M: الكتلة النقدية

V: سرعة دوران النقود المعاملات (سرعة المعاملية للنقود)

P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد

T: حجم المعاملات المحققة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة أي أنها تمثل إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتبادل.

ونعرف (P.T) القيمة الإسمية للمبادلات خلال الفترة

أما السرعة المعاملاتية لدوران النقود فيمكن كتابتها في الشكل التالي $V = \frac{P.T}{M}$

فهي تمثل العلاقة بين القيمة الإسمية للمبادلات المحققة مع حجم الكتلة النقدية وهي تترجم عدد مرات تنقل أو استعمال الوحدة النقدية الضرورية لتمويل أو تسوية حجم المبادلة، وفإن النظرية الكمية للنقود تفترض تحقيق بعض الفرضيات منها:

1- أن الكمية النقدية المتداولة هي مراقبة من طرف السلطات النقدية

2- السرعة المعاملاتية لدوران النقود ثابتة في المدى القصير، أي أن الوحدات الاقتصادية تنفق مداخيلها النقدية حسب وتيرة ثابتة مهما كانت كمية النقود لديهم فنصبح $V = \bar{V}$

3- حجم المعاملات معطى وهو معرف خارج القطاع النقدي في حالة مستوى الاستخدام الكامل وأن سرعة السلع والخدمات تكون في إطار المنافسة الكاملة ولكن هناك موارد معطلة فنصبح $T = \bar{T}$

وبما أن V و T ثابتة فيمكن إعادة كتابة المعادلة (01) في الشكل التالي

$$P = \frac{\bar{V}}{\bar{T}} M \quad (03)$$

إذا إفترضنا أن:

$$\alpha = \frac{\bar{V}}{\bar{T}}$$

يمكن كتابة المعادلة (03) على شكل:

$$\Rightarrow P = \alpha M$$

فإن رمز (α) يعبر عنها بـ ثابت موجب (α)

وهذه العلاقة تبين أن المستوى العام للأسعار يستجيب طرديا مع الكتلة

[illegible]

وإذا قلنا كل زيادة (انخفاض) للكتلة النقدية المتداولة تترجم بزيادة (انخفاض) متناسب للمستوى العام للأسعار، وإذا التغير في الكتلة النقدية ΔM يؤدي إلى التغير في الأسعار ΔP، نستطيع المعادلة (04)

$$(04) \Rightarrow \Delta P = \alpha \Delta M$$

ومن (03) و(04) نبين أو نستنتج العلاقة الأساسية التالية (05)

$$(05): \frac{\Delta P}{P} = \frac{\alpha \Delta M}{\alpha M} = \frac{\Delta M}{M}$$

(2) $$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M}$$

إن هذه العلاقة تبين المساواة بين معدل الارتفاع أو الزيادة في الأسعار $\frac{\Delta P}{P}$ والتغير في الكتلة النقدية $\frac{\Delta M}{M}$ $\left(\frac{M_1 - M_0}{M_0}\right)$ فإذا قررت السلطات النقدية أو قرر البنك المركزي الزيادة في الكتلة النقدية بـ (4%) فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع بمقدار (4%) والعكس صحيح إلا أن هذه النتائج تبقى صالحة إلا في حالة ثبات كل من (T) و(V). حيادية النقود تظهر هنا لأنها تعتبر إلا مجرد وسيلة للقيام بالمعاملات.